الأمم المتحدة

A/C.4/59/SR.23

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ٩/٣٠

نائب الرئيس: السيد **كالديرون** ..... (إكوادور)

وفيما بعد: السيد تشاو تينت **سوي** (الرئيس) ..... (ميانمار)

المحتويات

البند ٧٦ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-60069 (A)

في غياب السيد تشاو تينت سوي (ميانمار)، تولى الرئاسة السيد كالديرون.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

البند ٧٦ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/59/338 و 339 و 345-343 و 381)

١ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن مئات من الشباب، والنساء، والأطفال، والمسنين قد قتلوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، انتهاكا لاتفاقية جنيف المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩. وتظهر الفقرتان ٣٢ و ٣٣ من تقرير اللجنة الخاصة أن المشكلة الرئيسية التي تؤثر في الشعب الفلسطيني هي البناء الجاري للجدار الفاصل. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة قرارا طالبت فيه إسرائيل بالامتثال إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية المترتبة على بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة فعليها أن تتوقف عن بناء الجدار الفاصل وتقدم تعويضات إلى الفلسطينيين الذين تضررت حياتهم بسبب ذلك. والممارسات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل تنتهك أيضا قرارات الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، والصكوك الدولية ويجب إدانتها على ذلك.

٢ - وفشلت الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود اللجنة الرباعية، والأطراف المحايدة والإقليمية والدولية، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وخارطة الطريق في ردع الحكومة الإسرائيلية عن متابعة هجماتها الجارية على الشعب الفلسطيني. وتجاهلت أيضا إسرائيل اتفاقاتها مع السلطة الفلسطينية.

٣ - وقال إن وفده يعيد تأكيد دعمه القوي للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حقه الشرعي في إنشاء دولة مستقلة خاصة به، على أن تكون القدس عاصمة لها، ويؤيد ضرورة مواصلة ولاية اللجنة الخاصة إلى أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. ويؤيد وفده النتائج والتوصيات الواردة في التقرير، ويطالب الحكومة الإسرائيلية بأن تلتزم بتنفيذ هذه التوصيات.

٤ - **السيد مصطفى** (السودان): قال إن تجاهل إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي يحتم على الأمم المتحدة أن تعمل فورا على ردعها عن العدوان الذي ينتهك جميع الصكوك الدولية ومبادئ القانون الإنساني. وإن مواصلة إسرائيل رفض قرارات الأمم المتحدة يعزز فهمها الخاطئ بأنها دولة فوق القانون. وواصلت إسرائيل، منذ أن احتلت الجولان السوري في عام ١٩٦٧، ضم الأرض السورية ومصادرة الأرض التي يملكها السوريون العرب. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت تدمير الهوية السورية، مستخدمة جميع أشكال القمع، والإكراه، والتعذيب، وصادرت محاصيلهم وماشيتهم، منتهكة بشكل واضح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقيتي لاهاي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتصمم إسرائيل أيضا على تحديها الشرعية الدولية من خلال مواصلة بناء الجدار الفاصل، رغم الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية.

٥ - ولا يمكن أن تحقق إسرائيل هدفها الأمني إلا بانسحابها من جميع الأراضي الفلسطينية، والجولان السوري، والأراضي اللبنانية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والسماح للشعب الفلسطيني بإنشاء دولته المستقلة الخاصة به، مع جعل القدس عاصمة لها.

٦ - **السيد خان** (بنغلاديش): قال إنه يتحدث في الوقت الذي ينازع فيه ياسر عرفات الذي لا يزال يجسد التاريخ الكامل لبؤس وقهر شعبه على أرضه. وعلى الرغم من عقود الإذلال والتدخل في الحياة اليومية للفلسطينيين، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال التي لا يخيفها شيء إنزال عقوبات جماعية في شكل قيود، وتدمير، ومصادرة، انتقاما من الأعمال التي يقوم بها أفراد، وهي تفعل ذلك لأسباب أمنية وإن كان هدفها في الواقع تدمير روح أمة واقتصادها.

٧ - وإن إسرائيل، بوصفها طرفا موقعا على اتفاقية جنيف الرابعة، ملزمة بضمان حقوق الإنسان الأساسية للشعب الذي تحتله، ولكنها للأسف كما بيّن تقرير اللجنة الخاصة تدوس هذه الحقوق بدون عقاب، وقد حول الدمار، والموت، والخسائر في الدخل، والحرمان من الغذاء والعلاج الطبي حالة بائسة أصلا إلى كارثة إنسانية حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الإدانة الدولية واصلت إسرائيل بناء الجدار الفاصل داخل الأرض الفلسطينية، وهدفها النيل من السلامة الإقليمية الفلسطينية، وتحويل المدن الفلسطينية إلى سجون في الهواء الطلق. والجدار هو في الواقع حجة لضم الأرض باسم الدفاع عن النفس. وسوف يقوض هذا الجدار المفاوضات المقبلة التي ترمي إلى التوصل إلى حل قائم على دولتين قادرتين على البقاء بموجب خارطة الطريق، ولذلك يجب إزالته.

٨ - وشهدت السنة الماضية هجوما إسرائيليا لا مثيل له - موثقا في الصحافة العالمية وفي الصور التلفزيونية - على ما بقي للفلسطينيين من حيث نوعية حياتهم. وإن سياساتها في هذه السنة الماضية المتمثلة في الاغتيالات التي تستهدف الزعماء والناشطين الفلسطينيين، وقتل الأفراد خارج نطاق القانون ينتهك بوضوح القانون الدولي ويتنافى مع أعراف السلوك الإنساني المتحضر. والحاجة إلى توفير الأمن لا يمكن أن تبرر قط مثل هذه التدابير، ويجب على الأمم المتحدة أن تدينها بصوت واحد.

٩ - وقال إن وفده يكرر تأكيد تأييده الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في وطن ذي سيادة ومستقل، ويطالب بالانسحاب الكامل والفوري للقوات الإسرائيلية من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني إلى المواقع التي كانت متمركزة فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وأفضل طريقة لتحقيق الأمن والاستقرار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين هي عن طريق العملية السياسية المنصوص عليها في خارطة الطريق. ويجب مطالبة إسرائيل بضبط النفس بحيث تستطيع السلطة الفلسطينية من جانبها اتخاذ الخطوات اللازمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بنشاط للمحافظة على تقدم عملية السلام.

١٠ - **السيدة العلوي** (المغرب): قالت إن الظروف في فلسطين قد تدهورت خلال السنوات الأربع الماضية نتيجة دوامة العنف والعنف المضاد الناجم عن الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، والعهدين الدوليين، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتألف هذه الممارسات، في جملة أمور، من القتل بما في ذلك قتل الأطفال، والهجمات بالصواريخ والقنابل، ومصادرة الأرض وتدمير الأراضي الزراعية والمنازل وأماكن العبادة، والأعداد الغفيرة لنقاط التفتيش التي تحول حياة الفلسطينيين اليومية إلى كابوس، والظروف القاسية للغاية أثناء اعتقال السجناء الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل بناء الجدار الفاصل عملية تدريجية لضم الأرض الفلسطينية وموارد الماء. وإسرائيل ملزمة بالامتثال للفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية والكف عن بناء هذا الجدار.

١١ - وازدادت أيضا حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل سوءا نتيجة تدمير إسرائيل للقرى السورية، وبناء مستوطنات يهودية جديدة، والتوسع في المستوطنات القائمة، ومصادرة الأرض، والحد من رقعة الأرض الزراعية، التي تم استخدام جزء منها كحقول ألغام، أو مناطق عسكرية، أو لأغراض التدريب. وتمنع أيضا إسرائيل السكان العرب من استخدام موارد الماء، التي حولتها إلى المستوطنات اليهودية في الجولان. وتكرر حكومتنا تأكيد استعدادها لدعم جهود السلام في المنطقة، وإنشاء دولة فلسطينية على أن تكون القدس عاصمة لها، وعودة الجولان إلى سورية، وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة إلى لبنان لضمان وجود سلام يشمل جميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

١٢ - **السيد كامارا** (السنغال): قال إن اللجنة الخاصة تستحق الثناء لمثابرتها في الاعتماد على تقارير الشهود لكي تفي بولايتها على الرغم من رفض السلطة القائمة بالاحتلال التعاون معها. ويسرد التقرير الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الناجمة عن القيود التي تفرضها إسرائيل بصورة منهجية على الفلسطينيين تحديا منها لجميع الأعراف الدولية فضلا عن العقاب الجماعي والفردي، والمعاملة المهينة التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الإضافية. ويعني الاحتلال، بالنسبة للشعب الفلسطيني بأكمله، غارات إسرائيلية مستمرة، وهدما للمباني والهياكل الأساسية العامة، وتدميرا للأرض الزراعية، واغتصابا وقتلا وتشريدا قسريا للسكان، وضما للأرض. وقد أصبح الفلسطينيون لاجئين في بلدهم، محرومين من حقوقهم الأساسية، وغير قادرين على العيش بصورة طبيعية في سلام وأمن.

١٣ - وأضاف أن حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل تتدهور بصورة مطردة، ذلك أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل سياسة الضم، ونزع الملكية، وتحويل موارد الماء. وإن معدلات البطالة عالية، كما أن سياسة إسرائيل التعليمية تهدد الهوية الوطنية للسكان السوريين. وإن دفن النفايات النووية بالقرب من الحدود السورية هو أيضا مدعاة للقلق.

١٤ - ولا يزال بناء إسرائيل الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة يسبب أضرارا للسكان الفلسطينيين ويقيد حركتهم. ويمكن لهذه السياسة المشؤومة أن تقوض التسوية المقبلة لمسألة فلسطين. ويدعو وفده إلى العودة إلى خارطة الطريق ويحث اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي بكامله على مواصلة العمل من أجل إعادة الطرفين إلى مائدة المفاوضات على هذا الأساس.

١٥ - ويؤيد وفده التوصيات الواردة في التقرير ويحث اللجنة الخاصة وكل الذين عملوا معها على مواصلة تعبئة الرأي العام تأييدا لعملية السلام التي هي من مصلحة جميع البلدان في المنطقة بما في ذلك إسرائيل.

١٦ - **السيد غفري** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أنه في حين أن حكومته تشارك في القلق المعرب عنه بشأن المشقات التي يواجهها الشعب الفلسطيني، إلا أنه ينبغي أن يذكر أن القرارات المعروضة على اللجنة تنظر إلى التعقيدات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال زاوية فجة لا تلقي الضوء إلا على ضحية واحدة. فمما مجموعه خمسة مشاريع قرارات لم يذكر إلا قرار واحد الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين الإسرائيليين، وجميع القرارات صامتة فيما يتعلق بالعمليات الانتحارية المتبجحة التي يرتكبها الفلسطينيون. وهناك قرار أدان المستوطنات الإسرائيلية ولكنه لم يذكر نية إسرائيل سحب مستوطناتها من غزة ومن أجزاء في الضفة الغربية، وهي مبادرة شجعتها مؤخرا اللجنة الرباعية، علما بأن الولايات المتحدة طرف فيها. كما أن معظم مشاريع القرارات تسعى بصورة غير حكيمة إلى تنفيذ الفتوى التي أصدرتها محكمة

العدل الدولية عن طريق الجمعية العامة. وتطلب مشاريع القرارات من الجمعية العامة أن تقبل التصور الفلسطيني للأحداث بوصفه التصور الحقيقي الوحيد. ويحث وفده الدول الأعضاء على النظر بتأنٍ في عواقب تأييد قرار من جانب واحد، يمكن أن يقوض الوساطة البناءة التي تقوم بها اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي.

١٧ - وأضاف أن ولاية اللجنة الخاصة، في رأي وفده، نظرا لعدم وجود لجنة موازية تحقق في ممارسات السلطة الفلسطينية، هي ولاية مشوهة. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم عملها بالازدواجية لأن لجنة حقوق الإنسان، ومقررها الخاص عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، تقوم بنفس العمل. ويحث وفده الدول الأعضاء على إنهاء عمل لجنة منبثقة عن الحرب الباردة، والنظر بدلا من ذلك في إيجاد طرق لإعادة إنعاش الأمم المتحدة بوصفها شريكا متوازنا ملتزما بخارطة الطريق، وبالرؤية المتمثلة في إقامة دولتين، وهي رؤية يؤيدها رئيس الولايات المتحدة، ويشاركه فيها معظم أعضاء اللجنة الرابعة.

١٨ - **السيد لوبيز كليمينتي** (كوبا): قال، في معرض إشارته إلى تصميم أحد الوفود المشين على إلغاء اللجنة الخاصة، إن عمل هذه اللجنة أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى.

١٩ - فالعالم لا يزال يشاهد تصاعدا لا مثيل له للعنف والعدوان في الأراضي المحتلة. وقد فشلت الجهود الدولية في حل النزاع نتيجة عدم تعاون إسرائيل وتجاهلها الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الأمن مشلول تقريبا كلما يحاول أن يعالج هذا الصراع، بسبب الكيل بمكيالين واستخدام حق النقض من جانب أحد الدول الأعضاء الدائمة، وللأسف كذلك، بسبب عدم إعطاء الوزن الكافي لآراء أغلبية الدول الأعضاء.

٢٠ - أدى العدوان المتصاعد للجيش الإسرائيلي خلال السنة الماضية إلى ازدياد عدد الوفيات والإصابات بين المدنيين من كلا الطرفين، على الرغم من أن الإصابات أكثر بكثير بين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الفلسطيني على وشك الانهيار. فالتقييدات الإدارية الشديدة التي تفرضها إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم ومن ثم إلى مصدر رزق أسرهم.

٢١ - وشجع عدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء فعال هؤلاء الذين في إسرائيل على الاعتراض على الحل السلمي العادل والدائم للصراع في الشرق الأوسط. ويتم استعمال أحدث الأسلحة التقليدية ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وإن قدرة الجيش الإسرائيلي القتالية التي لا نظير لها والتي تستعملها ضد السكان المدنيين الذين يدافعون عن حقهم غير القابل للتصرف في الوجود في دولة مستقلة عرّى انتهاك إسرائيل الكامل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والقانون الدولي.

٢٢ - وأعطى تقرير اللجنة الخاصة صورة تفصيلية عن الطرق التي لا حصر لها التي تستعملها إسرائيل لانتهاك حقوق السكان في الأراضي العربية المحتلة في جميع ميادين الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إسرائيل بناء الجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو بمثابة ضمٍّ فعلي لأكثر الأراضي خصوبة، وتعدٍّ آخر على السلامة الإقليمية الفلسطينية، المتضررة أصلا بشكل خطير بسبب انتشار المستوطنات الإسرائيلية. وعليه يجب إزالة الجدار.

٢٣ - وأضاف أن وفده يؤيد بشدة الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة على أن تكون القدس عاصمة لها، وطالب بالعودة

غير المشروطة لجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وأعرب عن الأمل في أن يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم لجميع الشعوب في الشرق الأوسط بدون استثناء.

٢٤ - **السيد مالكي** (إيران): قال إن الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني أدت إلى خسائر بشرية مروعة، وجلبت البؤس والدمار، وخلقت أزمة إنسانية خطيرة. واستمر القتل خارج نطاق القانون في سياق إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بهدف الاحتفاظ بالأرض التي احتلتها وإبقاء الشعب الفلسطيني مقهورا.

٢٥ - وإن رفض إسرائيل السماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة منع اللجنة من إمكانية الحصول على معلومات عن ظروف الفلسطينيين المعيشية. غير أنه ظهرت صورة واضحة عن وحشية إسرائيل وممارساتها اللاإنسانية خلال السنة الماضية: قتل آلاف من الفلسطينيين معظمهم من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، أو أصابتهم بجراح؛ واتباع سياسة الاغتيالات بدون اعتبار للأبرياء الذين يحيطون بالمستهدفين؛ ومصادرة وتدمير المزارع والمنازل بمستويات لا مثيل لها ؛ وعرقلة حركة الأسر والمجتمعات في الوصول إلى الأرض، والوظائف، والتعليم، والخدمات الأساسية؛ وحجز آلاف الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال والنساء، وإخضاعهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية؛ والاستخدام المتزايد لحظر التجول؛ وإنشاء ظروف اقتصادية واجتماعية تجعل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أكثر الشعوب فقرا في العالم؛ والتوسع في المستوطنات اليهودية غير القانونية مع الاستمرار في بناء الجدار الفاصل؛ ورفض تجميد أو إزالة المستوطنات المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وواصل الجيش الإسرائيلي أيضا غاراته العسكرية المنتظمة على الأراضي المحتلة، مستخدما القوة بصورة غير متناسبة وبدون تمييز ضد المدنيين.

٢٦ - وأصبح الجدار الفاصل مصدرا رئيسيا للظلم بالنسبة للشعب الفلسطيني؛ وهو يشكل انتهاكا لحقوقهم ويؤثر تأثيرا خطيرا على جميع جوانب المسألة الفلسطينية. وأعلنت محكمة العدل الدولية في فتواها أن بناء الجدار يتنافى مع القانون الدولي، ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد لإرغام إسرائيل على احترام هذا القانون. ويجب أن تنظر الأمم المتحدة في اتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع حد لهذه الحالة غير القانونية، على أن توضع في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية.

٢٧ - الاحتلال الإسرائيلي هو جوهر الصراع المأسوي الذي دام مدة طويلة في الشرق الأوسط. وتقع على المجتمع الدولي ككل، والأمم المتحدة بصفة خاصة، مسؤولية تركيز كل اهتمامه على وضع حد للممارسات غير الإنسانية للنظام الإسرائيلي وعلى حماية المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة. ويجب أن تتوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية كما يجب أن تحترم السلطة القائمة بالاحتلال بشكل كامل اتفاقية جنيف الرابعة. ولدى اللجنة الخاصة بوصفها جزءا لا يتجزأ من الأمم المتحدة دور هام تلعبه في التحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والسكان العرب الآخرين في الأراضي المحتلة لكي تطلع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على هذه الممارسات.

٢٨ - **السيد سونغ سي إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أثارت قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي على امتداد العقود. وإن بناء الجدار الفاصل عمل غير عادل وينتهك الأرض الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في الحياة عليها، ويرمي إلى فرض حدود من جانب واحد في الأراضي المحتلة.

٢٩ - ولن يعرف الشرق الأوسط أبدا السلام ما دامت إسرائيل تواصل سياسة الاحتلال والقمع. وإسرائيل قادرة على ارتكاب جرائم غير إنسانية ضد الشعب الفلسطيني والعربي بدون عقاب بسبب الدعم النشط الذي تتلقاه من بعض البلدان. ويجب ضمان الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وجميع العرب في تقرير المصير وفي مجال حقوق الإنسان وفي استعادة أراضيه من أجل تسوية مشاكل الشرق الأوسط.

٣٠ - ويجب على إسرائيل التخلي عن حملة إرهاب الدولة التي تبررها على أنها ''انتقام'' وسحب قواتها المسلحة بدون شروط من الأرض الفلسطينية المحتلة، والتوقف عن توسيع المستوطنات اليهودية التي أدت إلى طرد السكان الفلسطينيين، وتدمير الهياكل الأساسية ونهب التراث الثقافي. ووفقا لفتوى محكمة العدل الدولية والقرار دإ-١٠/١٥، يجب أن تتوقف إسرائيل عن بناء الجدار وإزالة الجزء الموجود منه، وتقديم تعويضات على كل الأضرار التي تسببتها. وينبغي أن تحترم أيضا البلدان الأخرى الفتوى والتوقف عن تشجيع العنف الإسرائيلي.

٣١ - وأضاف أن وفده يكرر تأكيد تضامنه الكامل مع كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تسوية مسألة فلسطين بشكل عادل وفقا لقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي. ويعيد وفده تأكيد حق الشعب في العودة إلى وطنه وإنشاء دولة مستقلة على أن تكون القدس عاصمتها وأعرب عن دعمه لكفاح جميع الشعوب العربية من أجل التوصل إلى حل لمسألة الشرق الأوسط.

٣٢ - **السيد الدباش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن احتلالا مثل الاحتلال الذي عانى منه الشعب الفلسطيني لمدة أكثر من نصف قرن هو أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان. وتقدم الفقرات ٣٠ إلى ٨٦ من تقرير اللجنة الخاصة (A/59/381) أدلة كثيرة عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للفلسطينيين. وأقر الممثل بالعمل القيّم الذي يقوم به الصحفيون لتغطية المعاناة اليومية التي يمر بها الفلسطينيون ودعا وسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية إلى اتخاذ إجراء للكشف عن ممارسات مماثلة تقوم بها إسرائيل في الجولان السوري المحتل. ومن الأساسي وضع حد لتدمير سبل رزق الفلسطينيين والهياكل الأساسية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أُرغمت السلطات الإسرائيلية على احترام قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإن وفده يشكك في قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته في هذا الصدد أو على اتخاذ إجراء بشأن إسرائيل إذ إنها عوملت دائما على أنها دولة فوق القانون.

٣٣ - **السيد منصور** (اليمن): قال إن تدهور ظروف معيشة الفلسطينيين تتفاقم بسبب بناء الجدار الفاصل. وأشار إلى تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي أبرز تجاهل إسرائيل للقرارات والصكوك الدولية على حساب الشعب الفلسطيني. وتدين حكومته سياسة إسرائيل القائمة على القتل والتدمير، ومواصلة احتلالها للجولان السوري وتوسعها في بناء المستوطنات ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لكي تمتثل إلى القرارات الدولية، بما أنه لا يمكن أن تؤدي إراقة الدماء والتدمير إلا إلى مزيد من العنف.

٣٤ - **السيد الزياني** (البحرين): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يبين كيف تواصل إسرائيل انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين تحديا منها في جملة أمور لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي نص على مبدأ يفيد بأن الدول سوف تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

٣٥ - وإن بناء إسرائيل للجدار الفاصل حول القدس الشرقية ينتهك قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)، الذي تم اعتماده لمنع اتخاذ خطوات تشريعية شرع فيها الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير طابع ومركز القدس، وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي حدد أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل التي غيرت أو تهدف إلى تغيير طابع القدس ومركزها، وبصفة خاصة ''القانون الأساسي'' المتعلق بالقدس، هي تدابير وإجراءات لاغية.

٣٦ - وتتجاهل إسرائيل أيضا الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الذي طالب إسرائيل بوقف بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وإزالته. ويمنع الجدار حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات التي تقدمها الأونروا، كما حدث في مدينة قلقيلية. ويشير تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني (A/59/121-E/2004/88) إلى أن بناء إسرائيل للحاجز على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية استحدث عنصرا ضارا جديدا لظروف الفلسطينيين المعيشية وحرية حركتهم، كما أن تأثير الحاجز على حياة الفلسطينيين وعلى السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية المقبلة أمر حيوي بالنسبة لفكرة الحل القائم على إنشاء دولتين، المكرسة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

٣٧ - وإن الفقرة ٢٤ من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على ظروف الشعب الفلسطيني المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/59/89-E/2004/21) تشير إلى أن تصميم الجدار وطوله البالغ ٦٣٨ كيلومترا على النحو المخطط له وبحسب ما تم بناؤه يرمي إلى إدراج ٩٧٥ كيلومترا مربعا (أي ١٦,٦ في المائة) من الأرض المحتلة داخل إسرائيل، ويشكل ذلك أرضا محتلة يقطنها ٣٢٠ ٠٠٠ مستوطن. وتشير الفقرة ١٧ إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تعتبر غير قانونية في نظر المجتمع الدولي، وتستمر في تغذية الصراع، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات ضارة على ظروف الفلسطينيين المعيشية. وفي الضفة الغربية، بنت إسرائيل أكثر من ١٣٦ مستوطنة يعيش فيها ٢٣٦ ٠٠٠ مستوطن. وفي قطاع غزة هناك ١٧ مستوطنة يعيش فيها ٧ ٠٠٠ مستوطن. ويعيش حوالي ١٨٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية المحتلة.

٣٨ - وتواصل إسرائيل ضمها للجولان السوري، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي قرر أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة قرار لاغ، وليس له أي أثر قانوني دولي. ووفقا لتقرير وزارة الخارجية السورية، فإن عدد المستوطنات اليهودية في الجولان السوري تضاعفت إلى ٤٤ مستوطنة. وبالإضافة إلى ذلك، صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٣٥٠ دونما من أراضي القرى وأعلنت عن بناء تسع مستوطنات جديدة، مما أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين تقريبا. وأثير أيضا القلق حول دفن النفايات النووية وزرع الألغام البرية في الجولان السوري المحتل، وحول انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان للعرب السوريين الذين يعيشون هناك.

٣٩ - ويتطلب السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط التنفيذ الكامل للاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣)، والالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق. ومن الأساسي أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل

للتصرف، بما في ذلك الحق في إنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة على أرضه على أن تكون القدس عاصمتها.

٤٠ - **السيد فان دين بيرغ** (هولندا): قال، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)، إنه يعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني ويشجع القيادة الفلسطينية على التحلي بروح المسؤولية وهي تتأكد من أن المؤسسات الفلسطينية تؤدي وظيفتها بشكل سليم، بما أنه من الأساسي أن تواصل القيادة الشرعية سيرها بتصميم على طريق السلام في الشرق الأوسط.

٤١ - وأعرب عن بالغ قلقه بسبب دوامة العنف الانتقامية التي لم يسبق لها مثيل في الآونة الأخيرة في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة، وكرر تأكيد إدانة الاتحاد الأوروبي الكاملة وغير المشروطة لجميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ على إسرائيل، وناشد السلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراء صارما ضد الذين يخططون ويرتكبون هذه الأعمال. وعلى الرغم من اعتراف الاتحاد الأوروبي بأن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها، يؤكد أن ممارسة هذا الحق يجب أن تكون ضمن حدود القانون الدولي. وفي هذا السياق، يدين الاتحاد الأوروبي أيضا طبيعة الأعمال العسكرية الإسرائيلية غير المتناسبة في قطاع غزة، التي أدت إلى قتل أو إصابة كثير من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وناشد مرة أخرى إسرائيل أن تحترم بشكل كامل اتفاقية جنيف الرابعة وذكّرها بالتزاماتها من حيث إفساح المجال أمام البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإنسانية لكي تؤدي عملها. وإذ استمع إلى ما قاله المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ناشد إسرائيل احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان واحترام التزاماتها.

٤٢ - وأضاف أن الطرفين يجب أن يضعا حدا لدوامة العنف وتنفيذ التزاماتهما. والطريقة الوحيدة لتحقيق سلام دائم هي عن طريق استئناف التعاون الأمني والمفاوضات المباشرة كما هو مطلوب في خارطة الطريق. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالحل القائم على وجود دولتين كما هو منصوص عليه في خارطة الطريق ووافق عليه الطرفان، وسوف يؤدي ذلك إلى إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء، ومتواصلة، وذات سيادة، ومستقلة، جنبا إلى جنب في حالة سلام مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها وآمنة.

٤٣ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن جزء من شمال الضفة الغربية على أنه خطوة كبيرة نحو تنفيذ خارطة الطريق، شريطة أن يكون هذا الانسحاب كاملا وشاملا، ويتم تنفيذه وفقا للشروط الخمسة التي وضعها الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٤ وهي: أن الانسحاب يجب أن يتم في سياق خارطة الطريق؛ وأن يكون خطوة نحو حل قائم على إنشاء دولتين؛ وألا ينطوي على نقل نشاط المستوطنات إلى الضفة الغربية؛ وأن يكون هناك تسليم منظم ومتفاوض عليه للمسؤولية إلى السلطة الفلسطينية؛ وأن تسّهل إسرائيل عملية إعادة تأهيل وبناء غزة. ويجب ألا يكون الانسحاب محاولة ليحل محل خارطة الطريقة والحل القائم على إقامة دولتين، وأشار إلى أن نشاط المستوطنات يتنافى مع خارطة الطريق.

٤٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قلق للغاية بسبب التقييدات الشديدة المستمرة المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع، وطلب إلى إسرائيل أن تزيل الحصار المفروض على الأراضي المحتلة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، وكرر التأكيد على أن إسرائيل يجب أن

تقوم بسحب قوات الاحتلال من المدن الفلسطينية على وجه السرعة، وتعود إلى المواقع التي كانت فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسلم بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية وطلب إلى إسرائيل أن تكف عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي القدس وحولها لأن بناء الجدار لا يحترم خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتنافى مع القانون الدولي، ويقوض أيضا ثقة الفلسطينيين في خارطة الطريق، ويمكن أن يلقي حكما مسبقا على الحدود النهائية للدولة الفلسطينية المقبلة.

٤٥ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث حكومة إسرائيل على تنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، بما في ذلك المراكز الأمامية الاستيطانية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وتجميد المستوطنات. وإن عدم اتخاذ إجراءات بهذا الشأن يثير القلق. وطلب أيضا إلى الحكومة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة، بما يتفق مع احتياجات إسرائيل الأمنية الشرعية، لتخفيف المحنة الإنسانية والاقتصادية الراهنة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. وأخيرا، يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بالتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وسيظل على اتصال بجميع الأطراف للمساعدة على إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

٤٦ - وطلب، في معرض إثارته نقطة نظام وإشارته إلى أن مناقشات مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٧٥ و ٧٦ ما زالت جارية، تحديد موعد آخر للبت في مشاريع القرارات.

٤٧ - **السيد رويز روساس** (بيرو): قال متحدثا باسم جماعة دول الأنديز، إن حالة الشرق الأوسط ما زالت حرجة على الرغم من أن الأمم المتحدة عالجتها، لا سيما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لمدة تزيد عن نصف قرن. وتواصل بلدان جماعة الأنديز دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق تسوية عادلة ودائمة، وعليه تؤيد خارطة الطريق التي قدمتها اللجنة الرباعية واعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ويجب أن تستند أي تسوية على قرارات مجلس الأمن القائمة وأن تتمشى مع القانون الدولي. وجماعة دول الأنديز ملتزمة بالحل القائم على دولتين، والمتمثل في وجود فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في حالة سلام وأمان وضمن حدود معترف بها دوليا. والمفاوضات هي الطريقة الوحيدة للتوصل إلى تسوية دائمة وسلمية وعادلة وفقا للقانون الدولي، ويجب على الطرفين أن يثابرا في جهودهما ويستأنفا المفاوضات.

٤٨ - **السيد كانافي** (إسرائيل): أكد على أن إسرائيل، بوصفها دولة ديمقراطية، مستعدة لمناقشة حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة. والواقع أن المنطقة، في أي سنة من السنوات، موضع دراسة تقوم بها وزارات الحكومات الأجنبية وهيئات الأمم المتحدة، والمقررون الخاصون، والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الدولي. غير أنه يود توجيه نظر اللجنة إلى تبديد الموارد والازدواجية اللذين يتسم بهما عمل اللجنة الخاصة، وهي هيئة يدل اسمها على أن أي نتائج تتوصل إليها هي نتائج قائمة على أحكام مسبقة. ومما يثبت أن عمل اللجنة الخاصة عمل قائم على الخيال على أحسن تقدير، ومهزلة على أسوأ تقدير أن حوالي ٤٥ في المائة فقط من أعضاء اللجنة صوتوا من أجل تجديد ولاية اللجنة على قرار يمر كل سنة بصورة شبه تلقائية. وهناك أيضا اعتبارات تتعلق بالميزانية: فللجنة الخاصة ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أكبر من ميزانية لجنة حقوق الإنسان، ومع ذلك فإن ولاية اللجنة الخاصة لا تتناول إلا دولة واحدة بينما تتناول لجنة حقوق الإنسان ٢٠ دولة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم دراسة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في كل الدول الأخرى،

بينما لا تحقق اللجنة الخاصة إلا في انتهاكات طرف واحد. وحتما لا يدعي أحد أن السلطة الفلسطينية بريئة من كل انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة والموثقة.

٤٩ - وكما جاء في تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي النظر إلى جميع أنشطة الأمم المتحدة نظرة نقدية. وإذا تبين أن هذه الأنشطة لا تمت بصلة إلى تنفيذ إعلان الألفية، يجب حينئذ أن تكون الدول الأعضاء مستعدة للتخلي عنها. وإن عمل اللجنة الخاصة لا يمت بأي صلة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يفيد بأي شكل من الأشكال برنامج الأمم المتحدة، بوصفها عضوا في اللجنة الرباعية وراعية لعملية خارطة الطريق، لوضع حد للإرهاب والعنف وتجديد الحوار في الشرق الأوسط. فينبغي أن تبدأ اللجنة الرابعة استغلال إمكاناتها لترشيد نظرها في مسائل الشرق الأوسط، بهدف تعزيز الإصلاح المالي والتنظيمي، والتأكد من أن الأموال تستخدم في القضايا التي تعزز أهداف الأمم المتحدة.

٥٠ - تولى السيد تشاو تينت سوي (ميانمار) الرئاسة.

٥١ - **السيد كنعان** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إنه من الأساسي أن تحتفظ اللجنة الخاصة بولايتها طالما الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان السوري مستمرا وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لمسألة فلسطين. ويثبت تقرير اللجنة الخاصة بشكل واضح إلى أي مدى تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي في التصرف بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة. وهناك أيضا حالة الناشطة البريطانية من أجل السلام، أنجيلا زيلتير، التي حرمتها الحكومة الإسرائيلية من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية على أساس أنها تشكل خطرا أمنيا. وبالإضافة إلى ذلك، منعت إسرائيل، في الأسبوع الرابع من رمضان، آلاف الفلسطينيين من الذهاب إلى القدس لحضور صلاة الجمعة في المسجد الأقصى.

٥٢ - وإن استمرار إسرائيل في بناء الجدار الفاصل يشكل تحديا لمحكمة العدل الدولية والجمعية العامة. وقدم تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/59/256) تفاصيل عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي، ووصفت تقارير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم) التقييدات الشديدة التي تفرضها إسرائيل على حرية حركة الفلسطينيين في منطقة التماس وفي الضفة الغربية.

٥٣ - وإذ تواصل إسرائيل فرض ولايتها القضائية على الجولان السوري المحتل، تتجاهل قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة التي حددت أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها في مرتفعات الجولان السوري المحتل لاغية ولا أثر قانوني دولي لها. وإن وفده يدين الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في بناء المستوطنات وتوسيعها، ومصادرة الأراضي الزراعية وموارد الماء، والاعتقالات العشوائية، وتقويض الهوية الوطنية للعرب السوريين. ويدعم وفده أيضا جهود لبنان لتحرير تلك الأجزاء من أراضيه التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٥٤ - ومن الأساسي أن يضغط المجتمع الدولي، لا سيما اللجنة الرباعية، على إسرائيل لكي تعود إلى مائدة المفاوضات ويتم إنعاش عملية السلام على أساس خارطة الطريق وقرارات المجتمع الدولي. وإن السلام العادل والشامل يتطلب التنفيذ الكامل للاتفاقات ذات الصلة وانسحاب إسرئيل الكامل من جميع الأراضي المحتلة. ويجب أن يستطيع الشعب الفلسطيني ممارسة حقه غير القابل للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة ذات سيادة ومستقلة على أراضه، على أن تكون القدس عاصمتها، وبما في ذلك أيضا حق العودة والحق في تقرير المصير.

٥٥ - **السيدة ناصر** (المراقب عن فلسطين): قالت وهي تمارس حقها في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل، إنها تعرب عن تقديرها لجميع تلك الوفود التي أعربت عن

قلقها بشأن صحة الرئيس عرفات وأعادت تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة.

٥٦ - وأضافت أن ملاحظات ممثل إسرائيل تكشف عن عمق عدم احترام إسرائيل لجهود المجتمع الدولي في الدفاع عن القانون الدولي أمام الانتهاكات المستمرة للمعايير الدولية. ومن المؤسف أن الممثل يواصل تقليل شأن محاولات الجمعية العامة في معالجة المسألة. والجمعية العامة لا وفد فلسطين هي التي أنشأت اللجنة الخاصة في عام ١٩٦٨ بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية أثناء حرب ١٩٦٧. ولم تنته بعد اللجنة من الوفاء بولايتها، ولا يزال أمامها دور عليها أن تؤديه.

٥٧ - وفيما يتعلق بالموارد التي يزعم أنها تُبدد على اللجنة الخاصة، تساءلت كم من الأموال كانت الأمم المتحدة تستطيع أن توفرها لو امتثلت إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بدلا من الاستمرار في الاحتلال لمدة أربعة عقود. ولم يبلغ الفلسطينيون وحدهم عن الأحداث التي وقعت في الأراضي المحتلة بل بلغت عنها أيضا وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، وقد وقعت هذه الأحداث نتيجة احتلال إسرائيل العسكري وقمع الشعب الفلسطيني حوالي ٤٠ سنة.

٥٨ - ولم تختص اللجنة الخاصة إسرائيل بالاهتمام، بل إن إسرائيل هي التي اختصت نفسها بكونها السلطة القائمة بالاحتلال، والجهة التي تنتهك حقوق الإنسان، والجهة التي تمارس القمع. فقد رسخت نفسها في الأراضي المحتلة وأحبطت كل المحاولات المبذولة للتوصل إلى تسوية سلمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تستمر في معالجة هذه الحالة إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي وعادل للصراع. وطلبت إلى الوفود رفض الهجمات الموجهة إلى اللجنة الخاصة، والتمسك بقناعاتها، وبالقانون الدولي. وأخيرا، فيما يتعلق بنقطة النظام التي أثارها ممثل هولندا، قالت إنها تؤيد تحديد موعد آخر للبت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٧٥ و ٧٦، لإتاحة الوقت الكافي لإجراء مزيد من المناقشات التي يمكن أن تحشد مزيدا من الدعم لهذه القرارات الهامة.

٥٩ - **السيد عساف** (لبنان): قال ممارسا لحق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل إن الممثل حاول صرف النظر عن المسألة الحقيقية من خلال إثارة المسائل المالية. وأضاف أن وفده يهتم أيضا بنفقات الأمم المتحدة، ولكن اللجنة الخاصة قد أنشئت ردا على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان للفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة. وإذا انتهى الاحتلال وتوقفت انتهاكات حقوق الإنسان لن تكون هناك حاجة إلى اللجنة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، لو كانت إسرائيل تحرص حقا على موارد الأمم المتحدة لامتنعت قواتها من الهجوم على الأونروا الذي كلف الوكالة ملايين الدولارات التي تحتاج إليها للوفاء بولايتها. ويحاول ممثل إسرائيل أن يضع العربة قبل الحصان: إذا توقفت إسرائيل عن انتهاك حقوق الناس في الأراضي المحتلة، فسيصبح وجود اللجنة الخاصة غير ضروري ولن تكون هناك حاجة إلى تخصيص موارد لها.

تنظيم الأعمال

برنامج العمل المقترح والجدول الزمني للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/C.4/59/CRP.1)

٦٠ - **الرئيس:** وجه نظر اللجنة إلى برنامج العمل المقترح والجدول الزمني للجنة في دورتها الستين في عام ٢٠٠٥، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.4/59/CRP.1. وأشار إلى أنه يجب اعتماد برنامج العمل المقترح والجدول الزمني قبل نهاية الدورة الحالية للجنة.

رفعت الجلسة ظهرا.